المصطلحات الأصولية وآثارها الدلالية في النحو العربي*

د.قلايلية العربي
كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية
جامعة وهران

بدأت الدراسات اللغوية والنحوية بداية بسيطة شأنها في ذلك شأن سائر العلوم الأخرى، ويكاد الرواد يجمعون على أن أبا الأسود الدؤلي (ت : 69 هـ) هو الذي وضع اللبنة الأولى لعلم النحو، وتمثل صنيعه في وضع نقط الإعراب على أواخر الكلمات في القرآن الكريم وذلك بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله، وقد اتخذ لذلك كاتبا من بني عبد القيس، وقال له إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضمت شفتي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة (تنوينا) فاجعل مكان النقطة نقطتين، وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه لون المداد الذي كتبت به الآيات[1]،من الطبيعي أن يكون الباعث الأول إلى نشأة هذا العلم هو المحافظة على الأداء السليم والنطق القويم لآيات القرآن الكريم، ومن ثم المحافظة أيضا على سلامة اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، ولقد أدرك لغويونا القدماء منذ تلك الفترة المبكرة أن نشر تعاليم الدين الحنيف لا يكون إلا بنشر اللغة العربية ودراستها وتدريسها، خاصة وأنه جاء في القرآن الكريم وما ينوه باللسان العربي ويرفع من شأنه ويربط بينه وبين الفهم المطلوب للشريعة الإسلامية من مثل قوله تعالى: "وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم.[2]حيث ربط الرسالة باللسان أي اللغة التي بها تبيان

الشرائع والأحكام، إذ إنها أداة الإبانة الإفصاح، ولولاها لما استطاع الإنسان أن يكوّن معارفه، وينقل خبرته إلى بني جنسه، ويصنع حضارة؛ لذلك دعا موسى عليه السلام ربه قائلا : "وأحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي".[3]وقال تعالى: " إنّا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون"[4] حيث جعل إدراك الشريعة الإسلامية في إدراك اللغة التي وسعت أحكامها وحملت كنهها، فلما فهم علماؤنا كل هذا وغيره اهتموا بدراسة القرآن الكريم يفسرونه ويبيّنون شرائعه وباللغة يدرسونها ويحفظونها من الضياع، بل ويرون تعلمها قربى يتقربون بها إلى الله، حتى كأن دراستها عبادة كسائر العبادات، فلا غرابة أن نجد اللغويين الأوائل كأبي الأسود وتلميذيه: عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وتلميذي عيسى: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب من القراء[5] اعتنوا بدراسة القرآن الكريم وبيان أوجه قراءاته وإعرابه منطلقين من الاعتناء باللغة العربية ودراستها عبر مستوياتها الثلاثة، النحوية والدلالية والبلاغية، إلا أن دراستهم في تلك الفترة المبكرة لم تكن منظمة ولا قائمة على منهاج دقيق؛ لأن علوم اللغة لم تكن قد ازدهرت بعد ولا اكتملت أدواتها المنهجية، لذلك فإن مجهوداتهم التي بذلوها في تلك الفترة كونت اللبنات الأساسية التي أقام عليها اللاحقون مناهجهم؛ فلقد كان هم هذا الجيل من العلماء حفظ اللسان العربي من الضياع واللحن، لذلك رحلوا إلى البوادي والتقوا بالأعراب الفصحاء أو التقوا بهم في الحواضر الكبرى كالبصرة والكوفة يأخذون ما لديهم من أشعار وخطب وأمثال وما حفظوه من كلام فصيح.

ومن العلوم أن أي علم من العلوم يحتاج إلى أسس وأصول يقوم عليها وتصاغ في ضوئها مبادؤه وقواعده، وكذلك الأمر بالنسبة إلى علم النحو فقد أقامه الأوائل الذين انتهت إليهم مبادؤه الأولى من جيل أبي الأسود على استقراء دقيق

من أجل ضبط قواعده وقد اختص البصريون فيه بالدقة المنهجية في صياغة القاعدة النحوية غير عابئين بما يخالفها بل اعتبروا ما خرج عن القاعدة شاذا لا يقاس عليه، أو أولوه ليدخل في حكم القاعدة، وذلك خلافا لنظرائهم الكوفيين الذين كانت عنايتهم برواية الشعر فائقة، وكذا بالقراءات الشاذة، ولم يحاولوا أن يضبطوا قواعدهم، أو يقننوا لها، وإنما فتحوا الباب على مصراعيه أمام ما وصل إليهم من كلام العرب وأشعارها معتبرين كل ذلك حجة يصح القياس عليه والنسج على منواله، من غير أن يعرضوه للدراسة والنقد، فلم يمحصوا الأقوال ولم يدققوا في الشواهد، ولم يراعوا في القاعدة الشمولية والإحاطة، ولا توخوا الانسجام والعقلانية في الضبط والتقنين، لذلك جاءت قواعدهم مضطربة قلقة يعوزها الانسجام والدقة، وربما حثهم إليها مخالفة البصريين والخروج عن طوق مدرستهم أكثر مما اقتضاه منهجهم وطريقتهم.

وقد يقال اليوم إن الكوفيين كانوا أكثر حرية واتساعا، وأنهم لم يضيقوا على أنفسهم في صياغة القواعد لأنهم جاروا في ذلك اتساع اللغة العربية وحرية القبائل في الاستعمال، وأن البصريين ضيقوا الرقعة الجغرافية التي اتخذوها أساسا لمقياس الفصاحة، وتغاضوا عن كثير من اللهجات العربية التي كانت منتشرة في الجزيرة العربية قبل الإسلام، فلم يعتبروها فصيحة ولا قاسوا عليها ولا قعدوا؛ فقواعدهم إذن ليست شاملة لأن استقراءهم كان ناقصا.

لكن إذا أنعمنا النظر ودققنا الرؤية في ما وصلنا من النصوص الفصيحة من شعر ونثر وعلى رأسها القرآن الكريم لوجدنا بناها التركيبية تنسجم في أغلبها إلا نادرا مع قواعد وضوابط تجري في سمت منهجي متكامل يمثل القواعد النحوية

الشائعة بيننا اليوم، وإن ما خالف ظاهره هذه القواعد لا يبلغ من الكثرة والشيوع ما يجعل النحاة يضعون له قواعد خاصة به، لذلك أبقوه في حدود الشاذ الذي لا يقاس عليه أو أولوه لينسجم مع الضوابط العامة التي عليها أغلب كلام العرب، فمن ذلك مثلا أن يحتمل اسم الفاعل ضميرا مستترا فاعلا كما في قوله تعالى :" ولا تقولن شيء إ ني فاعل ذلك غدا"[6] ففي اسم الفاعل(فاعل) ضمير مستتر فاعل، و(ذلك) مفعول به؛ أي أنه لما نصب اسم الفاعل الذي أصله فعل متعد مفعولا به وجب أن يرفع الفاعل، لأن اسم الفاعل وإن كانت صيغته اسمية فإنه يحتمل أيضا الصيغة الفعلية لذلك يصح أن يقال في:"(إني فاعل ذلك)، (إني سأفعل ذلك) وعلى هذا الأساس صاغوا القاعدة النحوية(يعمل اسم الفاعل عمل فعله المبني للمعلوم)؛ وصاغوا قاعدة (يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول).

ويمكننا أن نشير هنا إلى أن التراكيب اللغوية مبنية اساسا على تلك القواعد والضوابط التي استنبطها القدماء من استقراء النصوص الفصيحة، كما أن الإعراب في حد ذاته هو تفسير للبنى الباطنية المختزنة وراء البنى السطحية، لذلك يمكننا أن نسمي البنية العميقة بـ (البنية التفسيرية)، لأن مصطلح التفسير عند النحاة هو بيان للمعنى الباطن أي (البنية العميقة)، والتفسير أصلا من"الفسر والفسر هو البيان، فسر الشيء يفسره ويفسّره، وفسّره أبانه والتفسير مثله، وقيل التفسير والتأويل والمعنى واحد، وقوله عز وجل: (وأحسن تفسيرا)، الفسر كشف المغطى والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل"[7] ويقابل هذا المصطلح (التأويل) وهو لغة من الأول، والأول الرجوع مثله المآل...[8] وأما اصطلاحا؛ فقد وردت في تعريفه أقوال شتى تختلف باختلاف اتجاهات أصحابها غير أنها تقترب من بعضها في فكرة أساسية هي أن يعقل في اللفظ مفردا أو مركبا معنى أو معاني لا تتبادر إلى الذهن إلا

بعد تبصر وإجالة فكر يترتب عليهما فهم قضية أو حكم شرعي يوافق في مجمله المنظور العام للشريعة الإسلامية، وكلا المصطلحين (التفسير والتأويل) متداول في الدراسات الفقهية والأصولية ومنها دخل الدراسات النحوية؛ فالتأويل هو أن تحول الجملة الفعلية إلى مصدر له محل من الإعراب؛ وأما مصطلح التفسير عند النحاة فالغالب ما يكون في أسلوبي الشرط والاشتغال، ففي أسلوب الشرط الذي يتطلب فعلين الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط وجزاؤه، فإنه إذا تلا أداة الشرط اسم مرفوع؛ فالنحاة يعربونه فاعلا لفعل الشرط المحذوف الذي يفسره الفعل المذكور بعده، وذلك انطلاقا من أن الأصل في أسلوب الشرط أن يتتابع فعلان بعد أداة الشرط الأول سموه فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وكلاهما متعلق بالآخر، ولما كان أسلوب الشرط في أغلب الكلام الفصيح واردا على هذا النمط من الترتيب (الأداة وفعل الشرط وجواب الشرط)، فإن ما يخالف هذا الترتيب لابد من أن يلتمس له تأويل يجعله ينسجم مع البناء العام لهذا النوع من التراكيب اللغوية، فالنظر إلى سورة التوبة فقد اشتملت على حوالي خمس وثلاثين أسلوب شرط كلها جاءت على الترتيب المعهود بحيث ولي الأداة مباشرة فعل شرط ثم جواب الشرط، إلا في قوله تعالى: " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون" ؛ لذلك أعربوا(أحد) فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعد الفاعل، وهذا ما قاله أيضا جمال الدين بن هشام تحت عنوان "حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما"[10] وهذا ما يجعل هذا التركيب اللغوي منسجما أصلا مع بقية تراكيب الشرط الأخرى التي هي من هذا القبيل.

البنية العميقة (التفسيرية) لأي تركيب لغوي تتصل أساسا بالتصور الذهني للفكرة المعبر عنها لدى المتكلم، وتخرج إلى الواقع في شكل تركيب لغوي تمنحه البنية اللغوية الدماغية لدى المتكلم الأدوات اللسانية اللازمة للصياغة اللغوية وفق طبيعة اللغة التي يتم بها التعبير عن الأفكار والدلالات الماثلة في الذهن، لذلك فان البنية العميقة لأي تركيب لغوي سطحي لابد من أن تتصف بالتقرير والمباشرة والبساطة والإخبار، لذلك فاننا نجد أغلب التراكيب اللغوية في بناها السطحية المنطوقة أو المرئية تتألف أساسا من عدة بنى تفسيرية عميقة ثم تظهر على السطح في بناء لغوي مركب في أكثر من عملية إسنادية، لذلك فإن أغلب التراكيب اللغوية السطحية تكون قد خضعت لأكثر من عملية تحويلية أثناء مرورها من العمق إلى السطح، كما إن القواعد التحويلية في أي نحو من الأنحاء تقل أو تكثر بحسب نمو اللغة وازدهارها إذ كلما ازدهرت اللغة اتسعت طرق الأداء فيها وتنوعت طاقاتها التعبيرية فكان فيها الحذف والإثبات والتقديم والتأخير والذكر والإضمار إلى غير ذلك من الظواهر اللسانية التي تتخذ في طرق الأداء والتبليغ، ولنأخذ على سبيل المثال قول الشاعر:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب للقدر[11]

إنه أسلوب شرط لابد أن تخضع عناصره اللسانية إلى الترتيب الآتي:

أداة الشرط ← فعل الشرط ← جواب الشرط، هكذا:

إذا أراد الشعب الحياة يوما فلابد من أن يستجيب له القدر(أ).

ولكن قبل ظهور هذا التركيب في بنية منطوقة كهذه لابد أن يكون قد مر في بنى عميقة محتملة كالأتي:

-إرادة الشعب صادقة

-تقهر إرادة الشعب الطغاة

-يستجيب القدر لإرادة الشعب

-تنتصر إرادة الشعب على الظالم

-يصنع الشعب كرامته

-يحقق الشعب الأمجاد

وهكذا يمكن إنتاج عدة بنى عميقة غير محدودة نظريا تجتمع كلها في فكرة عامة وإذا أردنا أن نصوغ كل هذه البنى في بنية سطحية مركبة أمكننا أن نحتمل لها أسلوبا شرطيا كالسابق (أ).

وبإجراء القواعد التحويلية الآتية على (أ) :

1. حذف فعل الشرط (إذا الشعب.....)
2. تقديم الظرف (يوما) على الفعل المفسر (إذا الشعب يوما....).
3. ذكر الفعل المفسر للفعل المحذوف (إذا الشعب يوما أراد.....)
4. حذف (من) (فلابد أن.....)
5. حذف الجار والمجرور(له) (يستجيب القدر)

فيصبح التركيب هكذا:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

لا بد من الإشارة إلى أن إعراب النحاة لمثل هذا النوع من أساليب الشرط مبني على مراعاة أصل الترتيب فقولهم الشعب فاعل لفعل محذوف، احتراز من تقديم الفاعل على فعله، فتصبح الجملة اسمية وذلك مخالف للمعهود في مثل هذه الأساليب التي تتطلب جملتين (فعل الشرط و جواب الشرط).

وقولهم يفسره الفعل المذكور بعده (أراد) : احتراز من أن يكون هذا الفعل (أراد) هو فعل شرط، لأن فعل الشرط يلي الأداة مباشرة وقولهم (الجملة المفسرة) لا محل لها من الإعراب ليس على أساس وظيفتها الدلالية، وإنما باعتبار وظيفتها النحوية إذ ليست فعل الشرط ولا جواب الشرط، أما وظيفتها الدلالية من خلال التركيب كله فهي لتأكيد المعنى وتخصيص الاسم المتقدم (الشعب) باستجابة القدر له ... لتميزه بخاصة استجابة القدر له عن غيره مما لم يصرح به لفظا، وكأن الإشارة ضمنية إلى أن القدر لا يستجيب للطغاة والظلمة والجبابرة، وإنما يستجيب لمن هم على حق عندما يتحدون للنهوض بحقهم، هذه الدلالات كلها لا يمكن تصورها إذا أوردنا هذا الأسلوب وفق ترتيبه المعهود أي (إذا أراد الشعب يوما الحياة فلابد من...) مما يذهب معه التأكيد والتخصيص الزائدان على المعنى العام.

ولنعد إلى تأثير مناهج الفقه والأصول في النحو العربي ، فنقول : من الطبيعي أن يكون هذا التأثير وأن يستمر من جيل إلى جيل ليثمر ثمرا يانعا فيعطي منهجا نحويا ماانفك ينمو ويتسع ويضطلع بأدواته ومصطلحاته حتى استوى على سوقه، ولعل مرد ذلك إلى سببين اثنين:

أ- إن المشتغلين بالنحو كانوا في معظمهم من القراء كما سبق، وهم على اتصال وثيق

بعلوم الشريعة الإسلامية من فقه وأصول وغيرهما.

ب- إن سائر العلوم التي نشأت في الملة الإسلامية وبالخصوص الإنسانية منها قد غرفت من علوم الفقه والأصول وتأثرت بها إلى حد كبير.

ج- اعتمد النحاة واللغويون على كلام العرب الفصيح من شعر ونثر وعلى القرآن الكريم من أجل صياغة الضوابط والقواعد النحوية وهذا في حد ذاته شبيه باعتماد الفقهاء والأصوليين على القرآن الكريم لاستنباط الأحكام الشرعية، والعامل المشترك بين الفريقين هو مراعاة الوظائف الإعرابية للكلمات في التراكيب والنصوص واعتمادها سواء من أجل صياغة القواعد النحوية عند النحاة، أو من أجل استخراج الأحكام الشرعية عند الفقهاء والأصوليين، لذلك نجد الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه يبسطان القول في العلل والقياس ويفرعان الأحكام النحوية كما فعل الفقهاء والأصوليون في استنباط الأحكام الشرعية وتفريعها لتشمل القضايا الكثيرة التي لم يرد فيها نص من القرآن أو السنة ...، قال ابن جني عن الخليل: "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[11] ونجد في كتاب سيبويه أنماطا كثيرة من قياس الخليل وكأن معظم ما ورد في الكتاب هو من علم الخليل حتى لم يبق لسيبويه إلا التصنيف والتأليف والاستنباط، ومن الملاحظ أن أمهات المصادر النحوية التي اتسمت بالعمق والدقة بعد كتاب سيبويه في معالجة القضايا النحوية قد جاءت زاخرة بالمصطلحات الفقهية والأصولية كالقياس والباب والأصل والفرع والمسألة واللّغو والعلةّ... وبخاصّة المؤلفات التي ظهرت ابتداء من القرن الرابع الهجري بعد أن توطدت أركان المذاهب الفقهية السنية* التي وضعت الأسس الأولى لعلم أصول الفقه ...وهكذا تشهد حركة التأليف في النحو تطورا

جديدا استقى أسسه ومناهجه من الدراسات الفقهيّة والأصوليّة ليسفر عن ميلاد علم أصول النّحو، فألف ابن السرّاج (ت316هـ) كتابا في النحو سماه "الأصول في النحو " يقول في مقدمته (النحو إنما أريد به أن يَنْحُوَ المتكلّم إذ تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة...)[12]وقد التزم فيه ابن السراج بالدقة والموضوعية في طرح القضايا النحوية ومعالجتها مقتربا في ذلك من سيبويه وبخاصة في التبويب، وممّا تميّز به ابن السراج عن سيبويه هو الفصل بين المواضيع والمنهجية في الترتيب، فبدأ بالمرفوعات من الأسماء ثم المنصوبات فالمجرورات، ليتنقل بعد ذلك إلى التوابع وهكذا...

وألف أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) كتابه "الإيضاح في علل النحو" بسط فيه القول عن العلل وقسمها أقساما ثلاثة: علل تعليمية وعللا قياسية وعللا جدلية، وذلك تحت باب (القول في علل النحو)[13]ما تناول ظاهرة الاطراد في الإعراب، وقارن بينها وبين ظاهرة الاطراد في الفقه، ليقرر أن الأصل في الإعراب بالحركات، ولكن قد يخرج عن هذا الأصل فيكون بالحروف "كما يقال بالإطلاق الصلاة واجبة على البالغين من رجال ونساء، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها، وكما يقال من سرق من حرز قطع، وقد نجد القطع ساقطا عن بعضهم، ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الإعراب وحقيقته ما ذكرناه"[14]

هكذا يسعى الزجاجي إلى التأصيل للنّحو وفق أسس الفقه وأصوله، فكما أن علم أصول الفقه يهدف إلى معرفة القواعد الأصولية التي بني عليها الفقه الإسلامي لمعرفة طرق استنباط الأحكام والقياس عليها، فكذلك علم أصول النّحو

يهدف إلى معرفة الأصول التي تتحكم في صياغة الكلام العربي وفهمه، لأن معرفة خصائص التراكيب اللّغوية من شأنها أن تؤدي بنا إلى معرفة دقائق المعاني وتفريعاتها.

وجاء أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) فألف كتابا في العربية أسماه (الخصائص) وكأنه يريد الوصول إلى خصائص الكلام العربي سواء في مجال النّحو أو الصّرف أو الدلالات والمعاني، طرح فيه جلّ القضايا المتعلقة باللسان العربي مبتدئا بباب القول عن الفصل بين الكلام والكلم والقول، ثم باب القول عن اللغة وما هي ... فباب القول عن النّحو ثم الإعراب ... إلى أن وصل إلى العلل فقرر أن علل العربية أقرب إلى علل المتكلين يقول :"أعلم أن علل النّحويين ...أقرب إلى علل المتكلميّن منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنّا غير بادية الصّفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحجّ وفرائض الطهور والصلاة والطّلاق وغير ذلك إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله..."[15]ويستطرد ابن جنّي في هذا الموضوع، أي موضوع العلل فيذكر كثيرا من الأمثلة التّي تؤيد ما ذهب إليه مستدلا من خلالها على قرب العلل النحوية من علل المتكلمين، ولعله أراد من وراء ذلك أن يثبت المفارقة بين علل العلمين(الفقه والنّحو) فرأى أن طبيعة العلّة النحويّة تقترب من النّظر العقلي الذي ينسجم مع المنطق اللّغوي وهذا ما يقربها من علل المتكلّمين، أما الفقه فمنشأ الأحكام فيه النّقل، وأما النظر العقلي فيه فتابع للنقل، وليس غرض ابن جنّي إثبات عدم التأثير الذي نحن بصدد الحديث عن إثباته، إذ إننا نجد كتابه الخصائص مليئا بالمصطلحات الفقهية والأصوليّة كالقياس والسمّاع، والاستحسان، والاستصحاب وغيرها...

وأما ابن الأنباري (ت577هـ)، والسيوطي (ت911هـ) فكلاهما يصرح بأنه اقتفى أثر علماء الأصول، يذكر ابن الأنباري في مقدمة كتابه (لمع الأدلة) أن النّحو

معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، وقد صنف كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) على نمط كتب أصول الفقه، وانتهج مناهجها، يقول في مقدمة الكتاب: "وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية بالمدرسة النظّامية عمر الله مبانيها سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا، يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة"[16] ويذكر السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) :"هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنّع لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله... وهو أصول النّحو الذي هو بالنسبة إلى النّحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه... ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتّراجم كما سنراه واضحا بيّنا إن شاء الله تعالى..."[17]

والمتصفح لهذا الكتاب يدرك تمام الإدراك أن صاحبه التزم فيه منهج علماء أصول الفقه في طرق الاستنباط ومعرفة العلل والإعراب.

وقد قسمه إلى مقدمة وسبعة كتب، تناول في المسألة الأولى من المقدمة حدّ أصول النّحو، يقول عنه:"علم يبحث فيه عن أدلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلّته وكيفيّة الاستدلال بها وحال المستدل"[18] هذا التعريف يذكرنا بحّد أصول الفقه، يقول فخر الدّين الرازي في كتابه (المحصول في علم أصول الفقه)، في تعريف أصول الفقه: "عبارة عن العلم بالأحكام الشرعيّة العمليّة المستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدّين ضرورة"[19] قوله (لا يعلم من الدّين ضرورة) إشارة إلى القياس والاستنباط اللّذين بهما يتوصل إلى وضع أحكام شرعيّة لقضايا مستجدة في الحياة لم يرد فيها نص شرعي من الكتاب أو السنة، وكذلك غاية أصول

النحو ، فهي معرفة الضوابط والأحكام التي بها يستقيم الكلام وتؤدى المعاني، وعليها يجري القياس في القضايا اللغوية المستجدة لأن النحو كما يقال قياس يُتَبَعُ.

وقسم السّيوطي الحكم النّحوي إلى: واجب، وممنوع، وحسن وقبيح وخلاف الأولى، وجائز على السّواء، فهذه الستّة أقسام مأخوذة من الأقسام الخمسة عند الفقهاء التّي يؤول إليها الحكم الشرعي التكليفي: الواجب أو الفرض، المحظور أو الحرام، المندوب أو المستحب، المكروه، المباح.

وقد مثل السيّوطي لكل قسم من الأقسام الستّة، فالواجب هو ما يستقيم به الكلام ويفهم، ويؤدي به التواصل ويجري على سنن العرب في مخاطباتها كرفع الفاعل ونصب المفعول، وجر المسبوق بحرف الجرّ، وهكذا...

وإذا خولفت هذه السنن والقواعد التبس المعنى، وتداخلت أجزاء الكلام، وعمي الفهم، وألبس الإدراك، وعكس الواجب الممنوع وقد استعار له هذا المصطلح ليعبّر به عن الخطأ في الاستعمال اللّغوي، وأما الحسن فهو الكلام المقبول من حيث صحّته الدّلالية والنّحوية كرفع المضارع الواقع جوابا لشرط ماض، إذا الأصل في فعليّ الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لأداة الشرط.

وإن وقوع الشرط ماضيا لا تظهر عليه علامة الجزم فكأن الأداة لم تعمل فيه، لذلك جاء جوابه مضارعا مرفوعا لم تعمل فيه أداة الجزم مثلما لم تعمل في الشرط، وقد ورد ذلك في كلام العرب كقول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب ما لي ولا حرم.[20]

ونظير ذلك قول الله تعالى :"وإن لم تغفرْ لنا وترحمنا لنكوننّ من الخاسرين"[21]

حيث جاء المضارع مجزوما باسم وليس بأداة الشرط، ولّما لم تعمل الأداة في الشرط امتنع عملها في الجواب لذلك دخلت اللامّ على الجواب فصار جواب قسم مرفوع، أما في قوله تعالى: " وإلا تغفرْ لي وترحمْني أكن من الخاسرين"[22]قد عملت (إن) الشرطية في جواب الشرط لأنها عملت أيضا في فعل الشرط.[23]

وأما خلاف الأولى فقد مثل له بتقديم الضّمير على صاحبه، والأولى أن يتقدم الظاهر على المضمر، ولقد أورد المثال الآتي:

(ضرب غلامُه زيدا) وأساس هذه القاعدة النّحوية هو: (الأصل في الضّمير أن يعود على متقدم لفظا ورتبة) مثل (ضرب زيدٌ غلامَه) لأن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول به التأخير، وقد عاد الضّمير من المفعول المتأخر على الفاعل المتقدم، وعكس هذه الحالة تماما أن يعود الضّمير على المتأخر لفظا ورتبة كما في (ضرب غلامه زيدا) وهذا غير جائز في الكلام العربي.[24]

وما عدا الحالتين السّابقتين هناك حالتان كلاهما جائز هما:

1- ضرب غلامه زيدٌ.

2- ضرب زيدا غلامُه.

وليس فيهما عود الضّمير على متأخر لفظا ورتبة.

في الأولى عاد الضّمير على متأخر لفظا متقدم رتبة، وفي الحالة الثانية عاد الضّمير على متأخر رتبة متقدم لفظا، الأصل في الحالة الأولى : (ضرب زيدٌ غلام زيد) فلمّا تقدم المظهر (زيد) أضمر عنه تجنبا للتكرار فقيل (غلامه) ثم قدمّ المفعول وهو في نية التأخير فجاءت الجملة (ضرب غلامه زيد).

والأصل في الحالة الثانية (ضرب غلام زيد زيدا) فلما تقدم المظهر (زيد) أضمر عنه تجنبا للتكرار فقيل (غلامه) ثم قدم المفعول وهو في نية التأخير فجاءت الجملة (ضرب زيدا غلامه).

ولقائل أن يقول : إنّ هذه ضروب من الصناعة النّحوية لجأ إليها النحاة ولا نحتاج إليها في كلامنا، إذ ما الدليل على ورودها في كلام العرب؟ والجواب عن ذلك من وجوه يمكن إجمالها في الملاحظات الآتية:

1- إنّ اللّغة العربية تمتاز بقدرات عجيبة في الأداء، وتنّوع واسع في صياغة التراكيب والجمل حيث إن عناصر الجملة فيها كثيرا ما يتقدم بعضها على بعض أو يحذف بعضها دون بعض، أو يعوض بما يؤدي المعنى المراد، وموضوع التقديم والتأخير على وجه الخصوص من أهم المواضيع التّي تتبدى من خلالها عبقرية هذه اللغة.[25]

2- إن الجملة العربية تترابط الكلمات والألفاظ فيها ترابطا محكما حتى لكأن كل كلمة فيها تأخذ بتلابيب أختها، وهذا أيضا موضوع هام عالجه عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز وأن معنى الجملة لا يتوقف على فهم معنى كل لفظ فيها وإن كان ذلك شرطا في فهم المغزى من الكلام، وإنما على إيجاد العلاقات التي تربط بين عناصر الكلام واستساغة ذلك ذهنيا.

3- جاء في كلام العرب قول الشاعر :

أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها

وجاء في القرآن الكريم :"أم على قلوب أقفالها"[26]

"وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات "[27]

حيث تقدم في الآية الأولى متعلق الخبر (على قلوب) على المبتدأ (أقفالها) وحق المبتدأ التقديم على الخبر ولو روعي في ذلك الأصل لقيل (أقفالها على قلوب) فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهذا ممتنع كما سبق.

وفي الآية الثانية عاد الضمير في (ربه) على متقدم لفظا ومتأخر رتبة لأن رتبة المفعول التأخير عن الفاعل.

وأما المصطلح السادس فهو (الجائز على السّواء) ومثل له السيوطي بجواز الحذف والذكر في المبتدأ والخبر.

وأما أبواب الكتاب السبعة أو الكتب السّبعة كما يسميها السيوطي فقد عنونها كالأتي:

-الكتاب الأول في السّماع

-الكتاب الثاني في الإجماع.

-الكتاب الثالث في القياس.

-الكتاب الرابع في الاستصحاب وهو كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتّى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتّى يوجد دليل الإعراب.

-الكتاب الخامس في أدلة شتّى.

-الكتاب السادس في التعارض والترجيح في القياس بين اللغات والنّقول...

وأما في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) فإنه يذكر سبب تأليفه هذا الكتاب فيقول:" واعلم أن الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من الأشباه والنظائر"[28]

يتبين مما سبق أن تأثير المناهج الفقهيّة في النّحو العربي لم ينحصر في مجال معّين وإنّما كان تأثيرا عاما أي في الأدوات المنهجية كالعلة والقياس وطرق الاستدلال واستخلاص الأحكام، ويجدر بنا أن نتوقف عند بعض المصطلحات التي اتخذها النحاة أعلاما على بعض المواضيع النّحوية برمتها مثل:

1- **النسخ**: وهو في اللغة يفيد الإبطال ويفيد النّقل والتّحويل، وفي عرف الفقهاء والأصوليين هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه[29]وقد أدخل هذا المصطلح في النحو وأطلق على أسماء وأفعال بعينها تدخل على المبتدأ والخبر وهي (إن وأخواتها وظن وأخواتها وكان وأخواتها) فتحول وتغير الحكم السابق الذي كان عليه المبتدأ والخبر، وقد حصر عباس حسن هذا التغيير في الأمور الآتية:

أ- يصير المبتدأ اسم كان مرفوعا.

ب- يفقد المبتدأ الصدارة.

جـ يصير الخبر منصوبا ويسمى خبر كان.

وتسمى الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر وتغير اسميهما، وعلامة إعرابهما، ومكان المبتدأ بالنواسخ أو نواسخ الابتداء لأنها تحدث نسخا أي تغييرا.[30]

2- **المندوب**: عند الأصوليين هو أحد أقسام الحكم الشرعي التكليفي الخمسة وهو ما كان فعله راجحا على تركه، ويكون تركه جائزا ومن أسمائه المرغب فيه، والمستحب والنفل والتطوع والسّنة[31]

أما عند النحاة فهو المتفجع عليه، المتحزن من أجله، ويقع بعد (يا أو وا) مباشرة، ويسمى الأسلوب اللّغوي المعبر عنه (بالندبة)

3- **الكناية** : عند الفقهاء والأصوليين تكون بألفاظ غير موضوعة أصلا لما أريد بها ويقابلها الصّريح كألفاظ الطلاق منها ما هو صريح ما هو كناية: أما عند النحاة فالكناية يراد بها عند الكوفيين الضمير الذي يكنى به عن مضمر سابق متكلم أو مخاطب أو غائب، كما أنها عند البلاغيين تحمل معنى الإشارة إلى معنى أو صفة أو حالة في المشار إليه وتكون لفظة واحدة أو تركيبا لغويا.

4- **التعدية**: عند الأصوليين إثبات حكم الأصل في الفرع وعند النحاة تعدية الفعل إلى المفعول به، وسموا الأفعال التي تتطلب مفعولا أو أكثر بالأفعال المتعدية وما ليست هذه حالتها بالأفعال اللازمة، فالتعدية واللزوم صفتان تندرج تحتها جميع الأفعال في اللغة العربية، وهي من حيث الصفتان ثلاثة أقسام:

1 – أفعال لازمة وهي التي تكتفي برفع فاعل لها لا تتجاوزه وغالب ما تدل على صفات في فاعليها.

2 –أفعال متعدية بواسطة (حرف الجر) وهذا الصنف من الأفعال لا يقوى على التعدية ولا يتطلب مفعول به، وإنما يلازمه في الاستعمال الصحيح أحد حروف الجر المناسب له (كضاق به، وأقبل عليه، ومر به...)؛ كما أن بعض الأفعال من هذا القبيل يتغير معناها تبعا لنوع حرف الجر المتعلق بها (كخلع عليه بمعنى

أعطاه)،(وخلع عنه بمعنى نزع)، و(وضع عليه)، ووضع عنه " ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك الذي انقض ظهرك"[32] مثل (وجد عليه) و(وجد له) و(رغب فيه) و(رغب عنه):ومن هذه الأفعال من هو قابل للتعدية بتغيير صيغته(كأذهب)؛ و(أجلس)؛ و(أوقف) إلى غير ذلك.

3 -أفعال متعدية صراحة وهي ثلاثة أقسام:

* متعدية والمفعول واحد
* متعدية إلي مفعولين
* متعدية إلي ثلاثة مفاعيل

5-الشرط : عند الأصوليين ما ينتفي الحكم عند انتفائه، فيلزم أن يكون المعلق بهذا الحرف (حرف الشرط) منتفيا عند انتفاء المعلق عليه[33] وعند النحاة يطلق الشرط على أساليب مخصوصة في اللغة تتلازم فيها جملتان إحداهما جملة الشرط والأخرى جواب الشرط وجزاؤه وللشرط أدوات مخصوصة أيضا نظمها ابن مالك في قوله :[34]

واحزم بان ومن، وما، ومهما أي متى، أيان أين إذ ما

وحيثما أنى وحرف إذ مـــا كإن وباقي الأدوات أسما

5- اللغو: عند الأصوليين ما زاد على القول، ولا يؤخذ به، أي لا يعاقب "لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم"[35] أما عند النحاة فاللغو أحد قسمي الظرف، فالظرف إما ظرف لغو وإما ظرف استقرار، فظرف اللغو ما كان وجوده مع وجود متعلقة ضعيف الأثر بحيث يجوز حذفه وإلغاؤه فهو لغو، مثل قولنا: (العالم محترم عندنا) فالظرف (عندنا) ظرف لغو، إذ يمكن الاستغناء عنه إذا كان المعنى المقصود

هو الإخبار عن العالم بأنه محترم هذا ما ينحرف إليه الاهتمام بالدرجة الأولى، أما إذا كان قصد المتكلم الإخبار عن العالم بأنه محترم مع التخصيص المحترمين لـه، فحينئـذ يكون الاهتمام متجها إلى المحترمين للتنويه بهم، ولا يكون (عندنا) ظرف لغو، وأمـا ظرف الاستقرار فهو ما كان متعلقه المحذوف كونا عاما يفهم من سياق الكلام، وقـد سمي كذلك لأمرين:

* لاستقرار معنى عامله فيه أي فهمه منه

* حين يصير خبرا ينتقل إليه الضمير مـن المحـذوف ويـستقر فيـه، ولهـذين السببين وجب حتما حذف المتعلق، وذلك مثل قولنـا:"العـالم عنـدنا"ونحـن نقـصد إقامته أو كونه أو وجوده، وحينئذ فإن الظرف (عندنا) متعلق بهذا المحـذوف وجوبـا الذي ناب عنه الظرف، فالظرف (عندنا) متعلق بـالخبر المحـذوف وجوبـا وفي ذلـك يقول ابن مالك:[36]

وأخبروا بظرف أو بحرف الجر ناوين معنى كائن أو استقر

كما يطلق اللغو أيضا على ما زاد عن الكلام المفيـد، ولا يـؤثر حذفـه علـى المعنى المقصود من الكلام،وقريب منه مصطلح الإلغاء، ويطلق علـى إبطـال عمـل العامل إبطالا نهائيا.

6 الحال: أو استصحاب الحال، وقد سبق ذكره، وكذلك يطلق الحـال علـى الوصف النكرة المنتصب المبين للهيئة أو الحالة، ويقع عند النحاة اسما مفـردة نكـرة مشتقا أو جامدا مؤولا بمشتق، أو جملة فعلية أو اسمية أو شبه جملة.

7 **التعليق**: وهو عند الفقهاء حالة تكون فيها المرأة غير مطلقة وغير متزوجة، وهو مأخوذ من قوله تعالى:"ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة[37] وهذا المصطلح استعمله النحاة في باب أفعال القلوب (ظن وأخواتها) فالتعليق عندهم هو إبطال عمل (ظن وأخواتها) لفظا لا تقديرا لاعتراض ماله الصدارة في الكلام بينها وبين معموليها كما في قولهم:"علمت لزيد فاضل" وقد تلقف عبد القاهر الجرماني (ت:471 هـ) هذا المصطلح وجعله أساسا من جملة أسس أقام عليها نظريته في النظم، وفسر في ضوئه العلاقات القائمة بين الألفاظ في التراكيب اللغوية وما يترتب عنها من تنوعات دلالية، لقد استقرأ عبد القاهر الجرجاني مكونات التراكيب اللغوية وتوصل إلى حصر الأصول التي يتركب منها وتحصل بها العلاقة بين الكلمات وهذه الأصول هي: (الأسماء والأفعال والحروف) باعتبارها الوحدات الأساسية التي تشكل الرصيد اللغوي في كل لسان يقول:"معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها البعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهي لا تعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم بالاسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"[38]

لقد أدرك عبد القاهر بفكره الثاقب أن الجملة العربية مهما طالت وتنوعت دلالاتها وكثرت متعلقاتها، فإنها لا تتجاوز العناصر الأساسية السابقة (الأسماء والأفعال والحروف)، وأن البنية الدماغية اللغوية تشتغل في هذه العناصر الثلاثة فتحدث بينهما علاقات شتى حسب المعاني المتصورة في الذهن، كما أن المستويات التركيبية الشكلية (البنى الظاهرة) للجملة تخضع إلى تغييرات شتى وذلك بفعل القواعد النحوية التحويلية* وهذه التقنيات هي أساس الإبداع الفني من حيث البناء

اللغوي للعبارة أو التركيب، وهي في جوهرها مبنية على أساس إحداث العلاقات بين الألفاظ ونستطيع القول:"إن عبد القاهر الجرجاني قد نظر إلى فكرة الإسناد نظرة عميقة، هذه الفكرة التي تناولها من قبل سيبويه، وإذا كان النحاة قد توقفوا عند حدود الإسناد ليبينوا الوظائف النحوية للكلمات في التراكيب والجمل، فإن عبد القاهر نظر إلى الإسناد نظرة أعمق إذ جعله أساس التعليق، والتعليق فكرة مجردة قائمة في الذهن، إذ إن الفكر لا يعمل في الألفاظ منفصلا بعضها عن بعض، ولا يعقل فيها أي معنى، والملاحظ أن المعنى الذي يريده الجرجاني ليس هو المعنى المعقول من اللفظ منفردا فذلك لا ينكر، وإنما المقصود المعنى المستفاد من التركيب الذي يحصل به التواصل والملاحظ أن التواصل لا يحصل إلا إن وجدت العلاقات بين الألفاظ وتحددت وظائف الألفاظ النحوية وما تسفر عنه من دلالات إن العلاقة تتعدد وتتنوع بحيث لا يمكن أن نضع لها نهاية محدودة تقف عندها، إلا أنها تخضع لضوابط معينة مستمدة من طبيعة اللغة نفسها ومن عرف الناطقين بها. فالقواعد النحوية في كل لغة من اللغات مضبوطة ومحدودة في معظمها تخضع لها صياغة الكلام أما العلاقات فهي كما سبق غير محدودة ومن هنا فإننا نستطيع أن نعبر عن الفكرة الواحدة بشتى الطرق والأساليب ولكنها تخضع كلها للضوابط النحوية.

نخلص مما سبق إلى أن حركة التأليف في الفقه وأصوله، قد سبقت التأليف في أصول النحو، بل مهدت الطريق أمام النحاة واللغويين لوضع الأسس العامة التي قامت عليها حركة التأليف في درس النحوي واللغوي ليس من حيث المصطلحات وحسب، وإنما في المنهج ذاته، فطرق استنباط العلل وتفرعاتها واستصدار الأحكام، ورواية اللغة والترجيح بين الروايات كلها أمور مستقاة من الحركة الفقهية التي

اتسعت وتنوعت وغدت علما قائما بنفسه له فروعه ومسائله وأحكامه التي امتدت إلى علوم أخرى قد أثرت فيها ومنها النحو العربي.

إذا كانت الثقافات القديمة كاليونانية وغيرها قد أسهمت إسهاما فعالا في الارتقاء بالعلوم والمعارف المختلفة التي ميزت سيرورة الحضارة العربية الإسلامية فإنه لا يمكن الانتقاص من قيمة العقلية العربية الفذة ولا نفي الخلق والابتكار عنها في سائر العلوم والمعارف التي طورها الفكر العربي الإسلامي إبان عصور ازدهاره.

جل الباحثين في نشأة المعارف الإنسانية يجارون النظرة الغربية إلى أن التراث اليوناني هو أساس هذه المعارف كلها، وكأن الحضارة الغربية بشقيها القديم (اليوناني) والحديث هي أم الحضارات الإنسانية قاطبة، وهذه النظرة الأحادية إلى نشأة الحضارة الإنسانية غير منصفة للتاريخ ولمسيرة الإنسان على الأرض وذلك أن للحضارات الشرقية الفضل الكبير في إنارة الطريق أمام الفكر الإنساني وتطور معارفه وبالخصوص الحضارة العربية الإسلامية التي قامت دعائمها على الإيمان والتوحيد، أما الذين ينفون عن العرب قبل الإسلام كل مزية فكرية ويصفونهم بالجمود والبداوة والخشونة فإنهم وضعوا نصب أعينهم تلك الحقبة الزمانية التي اصطلح تسميتها بالعصر الجاهلي وهي رقعة محدودة جغرافيا بالقياس إلى الأماكن الأخرى التي لا ينكر وجود العنصر العربي بها كاليمن والعراق والشام ومصر وغيرها ... وهذه الأماكن كانت قد قامت حضارات قديمة فيها من أعرق الحضارات وأرقاها، لذلك ما إن عم الإسلام هذه الأقطار وتفتحت عيون شعوبها على الدين الجديد حتى استيقظت الهمم واستفاقت العقول فوجدت في الإسلام حافزا قويا على العلم والمعرفة والبحث... فنشطت حركة التأليف في مختلف الميادين.

الهوامش:

1-ينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط2، دار المعارف بمصر، ص 16

2سورة إبراهيم/ 4.

3سورة طه/ 27.

4-سورة يوسف/ 2.

5ينظر المدارس النحوية، ص 18.

6-سورة الكهف/ 23.

7-لسان العرب ابن منظور، طبعة بولاق، ج6/ 361 مادة (فسر).

8-لسان العرب، مادة (أول)، ج3/ 33.

9-سورة التوبة(براءة)/ 6.

10غني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن الهاشم الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، دار الفكر ط2/ 1969، ج2/ 702.

11الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ج1/ 362.

12الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط2/ 1985، مؤسسة الرسالة، بيروت، المقدمة، ص 35.

13الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي تحقيق د. مازن المبارك، ط4 / 1982 دار النفائس بيروت، ص.64.

14 الإيضاح في علل النحو ض.73.

15 الخصائص ج1/ 48.

16 ينظر ظاهرة الإعراب في النحو العربي د. أحمد سليمان ياقوت ديوان المطبوعات الجانعية الجزائر ط/ 1983 ض.157.

17 الإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة التجارية الكبرى 1955 ص.157.

18 الاقتراح في أصول علم النحو السيوطي تحقيق د. أحمد محمد قاسم ط1/ 1976 مصر ص.21،22.

19الاقتراح في علم أصول النحو ص.27.

20المحصول في علم أصول الفقه فخر الدين الرازي تحقيق د. طه جابر فياض العلواني ط3/ 1997 مؤسسة الرسالة بيروت ج1/ 78.

21مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هاشم تحقيق د. مازن المبارك ط2/ 1969 دار الفكر ج2/ 473.

22سورة

23سورة

24 ينظر المدارس النحوية ص.47.

25الأصول في النحو ج2/ 238.

26أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد بيروت ج1/ الشاهد 75.

27سورة

28 سورة البقرة24.

29ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص.39.

30ينظر الأشباه والنظائر في النحو السيوطي دار الكتب العلمية بيروت ج1/ 6.

31ينظر المحصول في علم أصول الفقه ج3/ 283.

33ينظر النحو الوافي عباس حسن ط3/ دار المعارف مصر ج1/ 543-544.

34ينظر المحصول في علم أصول الفقه ج1/ 102-103.

34سورة الانشراح/ 1-3.

35ينظر المحصول في علم أصول الفقه ج2/ 122.

36ألفية ابن مالك تحقيق محمد أنيس مهرات ص.69.

37سورة المائدة / 89.

38 ينظر ظاهرة الإعراب ص.159-160.